المحور الخامس: الأزمات التي أعقبت الأزمة المالية العالمية 2008

1. أزمة الديون السيادية

1.1 مفهوم أزمة الديون السيادية:

يعرّف الدين السيادي على أنه دين مترتب على دولة ذات سيادة مرتبط بملاءتها المالية، مقوم بعملة غير عملتها المحلية والتي غالبا ما تكون عملة دولية، وتنشأ أزمة الديون السيادية عندما تواجه الدولة تزايدا مستمرا في مستويات ديونها، بحيث تصبح هذه المستويات من الدين والفوائد عليها غير قابلة للسداد، ما يؤدي في النهاية بالدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها وإعلان عجزها أو حتى إفلاسها.

2.1 نشأة أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو:

تعد اليونان أول من دق ناقوس خطر أزمة ديون سيادية في منطقة الأورو، وذلك بعد إعلانها رسميا طلب المساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، لتهتز بعد ذلك المنطقة وتنتشر الأزمة مهددة النظام المالي الدولي.

ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية لظهور أزمة الديون السيادية باليونان إلى ما يلي:

- ارتفاع الانفاق العام وضعف الايرادات الحكومية :ففي الفترة الممتدة بين 2007 – 2002 وهي فترة بداية نشوء أزمة الديون السيادية في اليونان، ارتفع الطلب المحلي ووصل إلى مستوى % 4.2 بالمقارنة ب % 1.8 في منطقة الأورو بأكملها، وذلك بسبب القروض الخارجية التي أبرمتها الحكومة من أجل تمويل مشروعاتها التنموية دون أن تتخذ الإجراءات الملائمة لضمان كفاية النقد اللازم للوفاء بقروضها الخارجية.

- اندلاع أزمة الرهن العقاري في : 2008 - تأثر الاقتصاد اليوناني بأزمة الرهن العقاري نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل، مما اضطر الحكومة إلى عمليات الإصدار السندي، وهو ما أدى إلى حدوث عجز في حساباتها الجارية وفي الموازنة الحكومية.

- تزييف الأرقام والإحصائيات :لقد كانت الحكومة اليونانية ولسنوات تقدم أرقاما وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها، وقد اكتشفت الهيئة الأوروبية للإحصاء eurostat ذلك في 12 جانفي 2010 عند تصريحها بعدم صحة التقارير اليونانية المقدمة لها.

- عدم التزام اليونان بمعاهدة ماستريخت :تنص معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز العجز في الميزانية نسبة 3% - من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنه وصل إلى % 12.5 في 2009.

- ضعف القدرة التنافسية :تعاني الصناعة اليونانية من تراجع القدرة التنافسية الدولية بسبب ارتفاع الأجور وانخفاض الإنتاجية، فمنذ أن تبنت البلاد الأورو ارتفعت الأجور بمعدل سنوي بلغ 5% وهو ضعف متوسط المعدل في منطقة الأورو ككل.

- ضعف التحصيل الضريبي :يقدر الاقتصاد غير الرسمي في اليونان والذي لا يخضع إلى ضريبة بين 25% - و 30% من الناتج المحلي ا لإجمالي.

- قيام وكالات التصنيف الائتماني بتخفيض ترقيمها على الدين العمومي اليوناني :حيث كان التخفيض من -A - إلى +BBB بالنسبة لكل من وكالة " فيتش "و"ستندار وبورز"، ومن A1 إلى A2 بالنسبة ل" موديز"

3.1 الآليات المستحدثة لمواجهة أزمة الديون السيادية:

نتيجة للتداعيات السلبية لأزمة الديون السيادية على منطقة الأورو، سارعت الحكومات الوطنية إلى تنفيذ برامج محفوفة بالتحديات لتصحيح أوضاع الاقتصاد الكلي، تتمثل أهدافها الأساسية في خفض عجز الموازنة العامة وتحسين القدرة على المنافسة، كما أدرك القادة الأوربيون أن الاتحاد الأوروبي لم يحقق القدرة المؤسسية والمالية اللازمة لدعم الاقتصادات المتأثرة بالأزمة، وهو ما جعلهم يتفقون في 9 ماي 2010 م على إنشاء تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي facilité بهدف المحافظة على الإستقرار المالي للاتحاد النقدي الأوروبي، من خلال تقديم المساعدات المالية المؤقتة إلى الدول الأعضاء تصل إلى 440 مليار أورو .

ولقد تم في نفس اليوم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي MEFS: Mécanisme Européen de Stabilisation Financière وهي آلية مؤقتة تكمل آلية الدعم المالي لموازين المدفوعات للدول غير العضوة، فهي عبارة عن أداة يستطيع بموجبها المجلس الأوروبي الاقتراض من الأسواق المالية بضمان الميزانية المشتركة بغية وهب قروض مشروطة لدول منطقة الأورو لا تتجاوز60 مليار أورو.

في 25 مارس 2011 م قرر المجلس الأوروبي تعويض FESE و MEFS بآلية الاستقرار الأوروبية MES ضمن محاولة لدعم ثقة المستثمرين في الأسواق، وهي آلية جديدة تستمد عملها من التسهيل الأوروبي للاستقرار المالي، على شكل منظمة دولية مؤسسة باتفاقية بين أعضاء منطقة الأورو، وتتمتع بقدرة على الإقراض تقدر ب 500 مليار أورو وقاعدة رأس مال تصل إلى 700مليار أورو لضمان تصنيف AAA ، في شكل رأس مال حر بقيمة 80 مليار أورو، و 620 مليار أورو قابلة للاستدعاء، وفي المقابل حتى تستفيد الدول المتعثرة من الآلية الجديدة يتوجب عليها أن تلتزم بتطبيق إصلاحات مالية وعمليات إعادة هيكلة للدين العام لديها .

ومن خلال هذه الآليات المستحدثة لمواجهة الأزمة فقد كانت اليونان أوّل الدول التي استفادت من عمليات التمويل، فمعة تفاقم أزمة الديون السيادية، طلبت الحكومة اليونانية رسميا في 23 جوان 2010 م مساعدات من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي بعد عجزها عن الاقتراض من الأسواق المالية التي تشترط معدلات فائدة عالية لإقراضها، ليتم وضع ثلاث خطط لإنقاذ اليونان، الأولى كانت في 2 ماي 2010 م وقوامها 110 مليار أورو تنفذ على 3 سنوات (من ماي 2010 إلى جوان 2013حيث تقدم الدول العضوة في منطقة الأورو 80 مليار أورو على شكل قروض ثنائية، فيما يقدم صندوق النقد الدولي ضمن اتفاق للاستعداد الائتماني مبلغ 30 مليار أورو، وتبلغ الفائدة على هذه القروض نحو 5.2% ، وقد خفضت الفائدة في قمة بروكسل لقادة الاتحاد الأوروبي في مارس 2011 ، بنحو % 1 لتصح % 4.2 فيما تم زيادة فترة السداد إلى 7 سنوات ونصف.

أما الخطة الثانية فكانت في 21 فيفري 2012 م وخصصت لها 130 مليار أورو تسدد تدريجيا إلى غاية 2014 ، يساهم فيها تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي FESE ب 102 مليار أورو وصندوق النقد الدولي ب 28 مليار أورو.

في حين كانت الخطة الثالثة في 14 أوت 2015 وتقدر ب 86 مليار أورو لمدة 3 سنوات يساهم فيها الاتحاد الأوروبي لوحده دون مساعدة صندوق النقد الدولي، وهذا بعدما وافق البرلمان اليوناني على الإجراءات التقشفية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تم تخصيص 10 مليار أورو لإعادة رسملة البنوك اليونانية التي تضررت من الاضطرابات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطط الثلاثة قد تخللتها سياسات تقشف ساهمت في ظهور اضطرابات اجتماعية تمثلت في إضرابات وأعمال شغب في الشارع اليوناني. وعلى أثر ارتفاع دين اليونان الذي وصل في 2016 حوالي 315 مليار أورو، ما يوازي 180 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي، توصلت اليونان في ماي 2017 إلى اتفاق مبدئي مع الجهات الدائنة من شأنه التمهيد لبدء محادثات ومفاوضات لتخفيض الدين والحصول على مساعدات جديدة، حيث أقرت أثينا بضرورة عملها على تطبيق جملة من الاصلاحات خاصة فيما يتعلق بالنظام الضريبي، ونظام التقاعد وضبط سوق العمل

2. أزمة أسعار النفط 2014

1.2 أسباب أزمة أسعار النفط 2014

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014 بعد الطفرة التي عرفتها منذ مطلع الألفية الثانية فانخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016 وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى ما يلي:

- ظهور إنتاج النفط الصخري الذي إتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف حوالي 4.2 مليون يوميا إلى سوق النفط الخام مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- التغير في السلوك الاستراتيجي للأوبك، إذ تعد اكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت مؤخرًا تغيرا في سلوكها من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.

- الزيادة في الصادرات الإيرانية بعد رفع العقوبات" الاتفاق النووي "بزيادة تصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من2016 .

- تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة كالصين بسبب تراجع قدرتها التنافسية في السواق الدولية، والتي ا زد طلبها كثير ا مؤخرًا

- الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في ظل الاستعانة عنه ببدائل أخرى أهمها الغاز الصخري.

- العوامل التقليدية لأساسيات السوق من عرض وطلب وطاقة إنتاجية فائضة وحركة المخزونات النفطية التطورات الجيوسياسية.

- دور سياسات السوق والمضاربة في تحديد سعر النفط .
- زيادة الوفرة في المعروض وانخفاض الزيادة في الطلب .
- تأثيرات انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسعير النفط

2.2 تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري:

بعد أربع سنوات من بداية الأزمة كان تأثى رها في السنوات الثلاث الماضية بصورة محدودة وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000، إلا أنه بدأت مظاهر هذه الأزمة تظهر على الجوانب الاجتماعية، وأصبحت الزيادات التي تضعها الحكومة في كل قانون مالية تحظى بسخط شعبي، أما من الناحية الاقتصادية فان لهذه الأزمة آثار غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني تتمثل في:

انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل هذه السنة (2015) سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 دولار لسنة 2014 أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة ؛

خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة :حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى % 16 من إجمالي الناتج المحلي في 2015 وتعادل موازنة 2016 يتطلب سعر 110 دولار للبرميل وفي 2017 تم وضع ميزانية توازنية بسعر مرجعي توازني هو 50 دولار

لمواجهة الانخفاض في المداخيل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات .الذي انخفضت موارده بشكل حاد حيث تراجع ب 1.714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 ونهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33.3 بالمائة ثم استعملت موارده في تمويل عجز السنة المالية 2016 ، لتنتهي موارده في فيفري 2017 ، وتصبح الحكومة أمام رهانات كبيرة وحقيقة.

عجز في الحسابات الخارجية :حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصاد ا رت وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات الى 71 بالمائة عوض 111 بالمائة في النصف الاول لعام 2014 ، لتتقلص في سنة 2016 و2017

انخفضت احتياطات الصرف بمقدر 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143مليار ثم إلى 118 سنة 2016 لتبلغ خلال 2017 وبالضبط خلال عرض مخطط الحكومة الأخير أمام البرلمان 104 مليار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013.

3. **أزمة الصحية كوفيد 19.**

1.3 **تعريف مرض كوفيد 19**: -مرض كوفيد 19 - هو مرض مع د يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا ، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019.

2.3 أثر جائحة كورونا على الاقتصادات العالمية والعربية : تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصا د العالمي حيث ق در بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات تفش ي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي الجاري ما بين 5.8 تريليون دولار و 8.8 تريليون دولار من الخسائر، أي ما يعادل 6.4 ٪ إلى 9.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و 1.6 تريليون دولار.
وقد تفشى الفيروس بسرعة ليطال جميع الدول واقتصاداتها وليلحق ضرراً كبيراً بالقطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسبباً دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، وأدت تبعات «كورونا» على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه، وانخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول، وقد شهدت الدول العربية منذ بداية فيروس «كورونا» سلسلة من التبعات المتلاحقة التي استدعت آثارها ذكريات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام 2008، وظلت تلاحقه لعدة سنوات، لكن مع اختلاف كبير في مسببات الأزمة ومع حالة أعلى من عدم اليقين، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عبر قنوات رئيسية عدة، وهي: جانب العرض، وجانب الطلب، والثقة في أسواق المال العالمية وأسواق السلع الأولية وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، وقد شهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال عام 2020.
كما الأداء الاقتصادي للدول العربية في عام 2020 تأثر بشكل ملموس بالتداعيات الناتجة عن جائحة «كوفيد - 19»، استناداً إلى التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، وأثّر هذا الوباء بشكل رئيسي على الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية من خلال الانخفاض الحاد في حجم النشاط الاقتصادي بسبب تأثير إجراءات الإغلاق لاحتواء الوباء على عدد من القطاعات مثل السياحة والنقل وتجارة التجزئة وخدمات الضيافة مثل الفنادق والمطاعم والمقاهي. ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتسجيل زيادة كبيرة في عجوزات الموازنات العامة والدين العام، نتيجة التدابير التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار الوباء على الصحة العامة، ودعم الشركات والعمال في القطاع الرسمي، وتقديم الإعانات الفورية للطبقات الفقيرة في شكل تحويلات نقدية وعينية حتى لمن هم خارج شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك المؤسسات والأفراد العاملين في القطاع غير الرسمي.

كما تأثرت الدول المصدرة الرئيسة للنفط أيضاً بصدمة اقتصادية أخرى متمثلة في انخفاض الطلب على النفط وهبوط أسعاره في الأسواق العالمية وانخفاض إنتاجه في إطار اتفاق «أوبك+» ما بين الدول أعضاء منظمة البلدان المصدرة للبترول، والدول المصدرة الرئيسية المنتجة للنفط من خارج المنظمة. أما الدول العربية الأخرى، فتأثرت أيضاً بانخفاض عائدات السياحة، وتراجع الطلب الخارجي نتيجة لتباطؤ النمو في اقتصادات أهم الشركاء التجاريين، وتباطؤ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالإضافة إلى الجائحة، واصلت الأوضاع الداخلية تأثيراتها غير المواتية على الأداء الاقتصادي في بعض الدول العربية الأخرى.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية كمجموعة نحو 2432 مليار دولار عام 2020 مسجلاً معدل انكماش قُدِّر بنحو 11.5% بالمقارنة مع عام 2019 كنتيجة لتأثير الأوضاع المذكورة، وهو انكماش لم تعرف الدول العربية مثله حتى في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2009. وتُقدّر الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في عام 2020 نتيجة للجائحة بنحو 221 مليار دولار بالأسعار الثابتة لعام 2015، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي في كل الدول العربية باستثناء مصر التي كانت الدولة العربية الوحيدة التي حققت نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2020، حيث بلغ 3.6%، بينما سجل 3.3% عام 2021 وفقاً لصندوق النقد الدولي.

3.3 تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي الجز ائري:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النم و الاقتصادي الجزائري في سنة **0.8** 2019 من حيث الحجم مقابل **1.4** لسنة 2018 ، ومع تفش ي وباء كوفي د 19 -وج د الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي:

- **قطاع المحروقات** : تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة بالمائة خلال العام الجاري 2020 ، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل 2020 ، انخفا ضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل.2020

-**قطاع الصناعة**: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفش ي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المص نعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراج عت صادرات الصين بنسبة 11.4 ٪ . كما تراج عت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4 ٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese government, 2020)، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة مة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأز.

-**قطاع النقل :** تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

- النقل البحري:

تأثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع:

1 -**النقل البحري للمسافرين**: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفش ي وباء كوفيد 19- تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت ب 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين .

2 -**النقل البحري للبضائع** : سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرا ر ا لأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة(وكالة الأنباء الجزائرية،2020

- **قطاع السياحة** :لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط ، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة ا لإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على

قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر .

- **القطاع الجبائي** : ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

- **القطاع الفلاحي** بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي

- **احتياط ي الصرف من العملات الأجنبية** :توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسين خ فض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد . وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.